الأنباء
الخميس 27 سبتمبر 2018

لمشاهدة الصفحة PDF

### استعرض مع الحلبوسي العلاقات الثنائية وسبل تطوير أوجه التعاون المشترك بين البلدين

# الغانم بحث مع نظيره العراقي القضايا ذات الاهتمام المشترك وما تشهده الساحتان الإقليمية والدولية من تطورات

رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم خلال استقباله رئيس مجلس النواب العراقي محمد الحلبوسي

الرئيس الغانم اثناء استقباله رئيس برلمان العراق بحضور حمد الهرشاني وعسكر العنزي وعبدالله فهاد وعلي الدقباسي وعلام الكندري

عقد رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في مكتبه أمس جلسة مباحثات رسمية مع رئيس مجلس النواب العراقي محمد الحلبوسي والوفد المرافق له وذلك بمناسبة زيارته الرسمية للبلاد.

وهنأ الغانم في مستهل المباحثات الحلبوسي على نيله ثقة ممثلي البرلمان العراقي في انتخابه رئيسا للبرلمان، معربا عن شكره بأن تكون اول مهمة خارجية له للكويت تحديدا.

وجرى خلال جلسة المباحثات استعراض العلاقات الثنائية بين الكويت والعراق وسبل تطوير أوجه التعاون المشترك بين البلدين في كل المجالات خاصة في شقها البرلماني.

كما تم خلال المباحثات تبادل وجهات النظر إزاء العديد من الملفات والقضايا ذات الاهتمام المشترك اضافة الى ما تشهده الساحتان الاقليمية والدولية من تطورات. وحضر المباحثات رئيس بعثة الشرف المرافقة النائب علي الدقباسي ومراقب المجلس النائب نايف المرداس العجمي والنواب حمد الهرشاني وعبدالله فهاد وعسكر العنزي وماجد المطيري وسعود الشويعر وامين عام مجلس الامة علام الكندري وسفير جمهورية العراق لدى الكويت علاء الهاشمي.

وعقب المباحثات أقام الغانم مأدبة غداء على شرف الضيف الزائر في القاعة متعددة الأغراض بمبنى صباح الأحمد بمجلس الامة حضرها عدد من النواب.

يذكر أن رئيس مجلس النواب العراقي وصل والوفد المرافق له إلى البلاد يوم أمس الاول في زيارة رسمية تستغرق يومين.

### أشار لتصريح مدير الشؤون القانونية لـ «الأنباء» حول المخاطبات بين الجهتين

# الكندري: ما أسباب عدم تزويد «الخدمة المدنية» لـ «المحاسبة» برواتب غير الكويتيين المعينين على بند العقود؟

د.عبد الكريم الكندري

وجه النائب د.عبد الكريم الكندري سؤالا إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح قال في مقدمته: يهدف ديوان المحاسبة أساسا إلى تحقيق رقابة فعالة على الأموال العامة وذلك عن طريق ممارسة الاختصاصات المخولة له بمقتضى قانون 30 لسنة 1964.

وجاء في تصريح لمدير إدارة الشؤون القانونية والمخالفات المالية بديوان المحاسبة نشر في جريدة «الأنباء» بتاريخ 2018/9/16 بأن رئيس الديوان بالإنابة خاطب رئيس مجلس الأمة بتاريخ 1 أغسطس 2018 بشأن إعاقة ديوان الخدمة المدنية لديوان المحاسبة من القيام بأعماله الرقابية. مشيرا إلى أن كتاب ديوان الخدمة المدنية المؤرخ في 27 يوليو 2018 جاء فيه عدم دستورية طلب ديوان المحاسبة للبيان التفصيلي الخاص برواتب الموظفين غير الكويتيين المعينين على بند العقود بكل أنواعها، وعدم اختصاصه من تقييم فاعلية مكتب التدقيق الداخلي، كما أوضح أن رئيس ديوان المحاسبة بالإنابة بين في كتابه الموجه لرئيس مجلس الأمة أن هذا الأمر يتعارض مع اختصاص ديوان المحاسبة في الرقابة على رواتب الكويتيين وغير الكويتيين، كما جاء في المواد 10، 11، 12 من القانون رقم 30 لسنة 1964 بإنشاء ديوان المحاسبة، كما أنه يعطل ما كلف به الديوان من قبل لجنة الميزانيات والحساب الختامي بمجلس الأمة بتقييم فاعلية مكاتب التدقيق الداخلي في الجهات الحكومية ومنها مكتب التدقيق الداخلي لدى ديوان الخدمة المدنية، وأضاف أنه جاء في ختام كتاب ديوان المحاسبة رفع رئيس الديوان بالإنابة الأمر إلى مجلس الأمة لاتخاذ ما يراه من إجراءات تمكين ديوان المحاسبة من القيام بكامل اختصاصاته الرقابية المستمدة من قانون إنشائه.

لذلك بالرجاء إفادتي بالتالي:

1 ـ ما المبررات القانونية التي على أساسها تعذر ديوان الخدمة المدنية بعدم دستورية طلب ديوان المحاسبة بتزويده بالبيان التفصيلي الخاص برواتب الموظفين غير الكويتيين المعينين على بند العقود بكل أنواعها؟ وعدم اختصاص ديوان المحاسبة من تقييم فاعلية مكتب التدقيق الداخلي؟

2 ـ تزويدي بالرأي القانوني الذي يفيد بعدم دستورية طلب ديوان المحاسبة ومن الذي قام بإعداده؟

### استفسر عن التخصصات العلمية لكل جامعة

# عبدالله يطلب كشفاً بعدد الجامعات الخاصة بالكويت

د. خليل عبدالله

وجه النائب د. خليل عبدلله سؤالا إلى وزير التربية ووزير التعليم العالي د. حامد العازمي بشأن الاستفسار عن الجامعات الخاصة داخل الكويت واختصاصاتها العلمية وطاقتها الاستيعابية للطلبة وعدد الطلبة الدارسين في كلياتها وتخصصاتهم الأكاديمية والبعثات الداخلية ومجاميعهم، وبيانات عن عدد الأعضاء الأمناء في الأمانة العامة لمجلس الجامعات الخاصة.

وطالب إفادته وتزويده بالآتي:

1ـ تزويدي بكشف بعدد الجامعات والكليات الخاصة بالكويت، مع بيان التخصصات العلمية في كل جامعة وكلية خاصة، وتحديد من منها معترف بالشهادة التخصصية فيها داخل وخارج الكويت، ومن منها تصدر شهادة دبلوم أو شهادة جامعية.

2ـ كم عدد الطاقة الاستيعابية لمجاميع الطلبة لكل جامعة وكلية خاصة داخل الكويت؟ مع بيان ما إذا كان هناك تجاوزات في العدد المسموح به للطلبة الدارسين والمنتسبين في أي جامعة أو كلية خاصة بالكويت.

3ـ كم عدد الطلبة الدارسين لكل جامعة أو كلية خاصة داخل الكويت ـ كل على حدة، حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟

4ـ كم عدد البعثات الداخلية للطلبة التي يتم قبولهم في كل فصل دراسي في الجامعات والكليات الخاصة بالكويت ـ لكل جامعة وكلية خاصة على حدة؟ مع بيان المجاميع ونسب القبول في البعثات الداخلية لخريجي الثانوية العامة المعتمدة في كل من تلك الجامعات والكليات الخاصة.

5ـ كشف بأسماء أعضاء مجالس الأمناء في كل جامعة خاصة.

6ـ كشف بأسماء وعدد الأعضاء الأمناء في الأمانة العامة لمجلس الجامعات الخاصة في الكويت، مع بيان مركزهم الأكاديمي وتخصصاتهم العلمية.

### لن نتردد في استخدام كل الأدوات الدستورية

# العدساني: مستمر في دعم الكفاءات الوطنية

رياض العدساني

**غير مقبول الترشيد على حساب المواطنين أو المساس برواتبهم**

قال النائب رياض العدساني انه من منطلق تحقيق العدل والمساواة وما نص عليه الدستور أؤكد استمراري في فتح ملفات التعيينات ومنها المحسوبيات والترضيات والواسطات التي تقوم بوأد الكفاءات وتساهم في نشر الاحباط مما يتطلب على جميع الوزراء والجهات التابعة لهم الحرص على اختيار المستحقين والنظر في قضايا التعيينات والترقيات والشكاوى والتظلمات.

وأضاف ان المسؤولية الأكبر على رئيس مجلس الوزراء الذي يرسم السياسة العامة للدولة ويشرف عليها بأن يتم الحرص على اختيار الكفاءات بعيدا كل البعد عن الواسطات، لهذا السبب لابد من تسليط الضوء على هذه القضايا التي تتعلق ببيئة العمل والحرص على تحسينها، وتطويرها يعد أمرا مهما والرقابة عليها واجبة، فعلى مجلس الوزراء برئيسه وكل وزرائه التنسيق مع مجلس الأمة وخصوصا لجنة الميزانيات والحساب الختامي في القرارات التي تتعلق بالتكاليف المالية ومنها الرواتب وبيئة العمل ومعيشة المواطنين وعدم المساس بها، وان التفرد بالقرارات مرفوض جملة وتفصيلا والمساءلات السياسية ستهل كالأمطار والسيل الجارف.

وزاد بقوله ان القرارات الاخيرة الصادرة من مجلس الوزراء ومنها فيما يتعلق بدعم العمالة والتي من المفترض عليها تعزيز القطاع الخاص لتنويع المجالات الوظيفية للعاملين الكويتيين بالإضافة الى تخفيف الاعباء المالية عن الدولة في حال استقطاب العاملين من القطاع العام الى القطاع الخاص، فلابد من تحسين بيئة العمل والالتزام بقرارات ديوان الخدمة المدنية دون كسر القواعد العامة او اللجوء الى الاستثناءات التي تساهم في الاختلالات الوظيفية، فمن الاجدر الالتزام بالقوانين والقرارات والنظم واللوائح التي تساهم بالانضباطية ودعم الكوادر الوطنية، فالافضلية للكفاءات، وهذا ما يفترض التشديد عليه في القطاع الحكومي، وايضا على السلطة التنفيذية واجبات عديدة ومنها دعم القطاع الخاص لكي يكون عامل جذب لا طرد.

وقال العدساني: غير مقبول الترشيد على حساب المواطنين او المساس برواتبهم او تحبيط الكفاءات وعرقلة سير العمل في قرارات متسرعة او غير مدروسة سواء في القطاعين العام والخاص، حتى لو قام مجلس الوزراء باستيضاح الامور فيما يخص القضية الاخيرة بشأن دعم العمالة فإن عليه التنسيق مع مجلس الامة وتحديدا لجنة الميزانيات فهي اللجنة المختصة في النظر والبحث في الميزانيات العامة والملحقة والمستقلة وحساباتها الختامية والمركز المالي للدولة لكل الوزارات والمؤسسات والهيئات والإدارات والشركات التابعة للحكومة.

واختتم تصريحه قائلا: أؤكد أن القضايا التي ذكرناها في هذا التصريح والمتعلقة بالتعيينات وأجور العاملين هي ضمن اولوياتنا ودائما سنأخذ بعين الاعتبار تشجيع الكفاءات الوطنية ولن نتردد في استخدام كل الادوات الدستورية كالاسئلة البرلمانية ولجان التحقيق وتكليف الاجهزة الرقابية والاستجوابات، فالرقابة والمحاسبة لم تكن يوما لعرقلة الامور كما يشاع وإنما هي الاصل لتقويم الاعوجاج في حال وقوعه.

# عسكر لتطبيق التراسل الإلكتروني على القرارات الحكومية

عسكر العنزي

قدم النائب عسكر العنزي اقتراحا برغبة لتعميم جميع القرارات والتعاميم الصادرة من الوزارات والجهات الحكومية على جميع الموظفين بتلك الجهات، والتأكيد على الجهات الحكومية لاستخدام التراسل الإلكتروني لإرسال وتسلم جميع القرارات والتعاميم ذات الصلة بكل وزارة أو جهة حكومية.

وقال عسكر في اقتراحه: لوحظ قيام غالبية الوزارات والجهات الحكومية بإصدار التعاميم والقرارات التي ترتبط بصفة مباشرة بالمراجعين من المواطنين والمقيمين في تلك الوزارات والجهات، وكذلك فإن تلك الجهات تصدر هذه التعاميم في الصحف أولا دون تعميمها على الجهات ذات الصلة، ونظرا لأن المراجعين يصطدمون بعبارة (لم يصلنا القرار) ما يؤدي إلى عدم إنجاز معاملاتهم وعرقلتها. أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

1 ـ وجوب تعميم جميع القرارات والتعاميم الصادرة من الوزارات والجهات الحكومية على جميع الجهات ذات الصلة وكذلك الموظفون العاملون بتلك الجهات، ويتم إخطارهم بذلك والتأكيد على الجهات الحكومية لاستخدام التراسل الإلكتروني لإرسال وتسلم جميع القرارات والتعاميم ذات الصلة بكل وزارة أو جهة حكومية حتى لا تتم عرقلة المراجعين بحجة أن القرار لم يصل، وخصوصا أن هناك قرارات تدخل حيز التنفيذ في الجهة المصدرة للتعميم، وفي المقابل لا يصل إلى الجهات ذات الارتباط ما يعرقل إنجاز المعاملات، ولا سيما أن هناك تعاميم تلامس أوضاعا إنسانية وإنجازها مرتبط بأكثر من جهة.

2 ـ تركيب شاشات عرض إلكتروني بجوار مكاتب الوزراء ووكلاء الوزارة والمديرين في كل وزارة وجهة حكومية لعرض القرارات والتعاميم الصادرة التي تهم المراجعين.

# ما معايير إدارة الإحصاء لاعتبار الأسرة الكويتية من ذوات الدخل المحدود؟

وجّه النائب د.خليل عبدالله سؤالا إلى وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية هند الصبيح، قال في مقدمته: سبق قيامنا قبل سنتين تقريبا بتوجيه سؤال برلماني لوزير الدولة للشؤون الاقتصادية بشأن الاستفسار إحصائيا عن تعداد الأسر الكويتية ومعايير تصنيف الأسرة الكويتية (ذوي الدخل المحدود – المتوسط – المرتفع) بناء على متوسط الدخل الشهري ومن يدخل ضمن تعداد الأسر الكويتية حسب آخر إحصائية بالإدارة المركزية للإحصاء بوزارة الدولة للشؤون الاقتصادية، وكان الرد وقتها بعدم وجود دراسة بهذا الشأن، مما يجعلنا نعيد طرح السؤال مجددا بعد سنتين.

وطالب تزويده وإفادته بالآتي:

1ـ كشف بعدد الأسر الكويتية متضمنا معدل أفراد الأسرة الواحدة حسب آخر إحصائية للإدارة المركزية للإحصاء بوزارة الدولة للشؤون الاقتصادية، مع تحديد تاريخ الإحصائية المعتمدة.

2ـ ما المعايير المعتمدة بالإدارة المركزية للإحصاء التي على أساسها تعتبر الأسرة الكويتية من ذوات الدخل المحدود أو المتوسط أو المرتفع؟

3ـ تزويدي ببيان عن متوسط معدل الدخل الشهري للأسر الكويتية التي تصنف ضمن ما يسمى بذوي الدخل المحدود أو المتوسط أو المرتفع، على أن يتم ذكر معدل كل فئة على حدة، حسب آخر إحصائية بالإدارة المركزية للإحصاء.

4ـ بيان عن نسب الأسر الكويتية التي تندرج تحت كل من:

ـ أسر محدودة الدخل.

ـ أسر متوسطة الدخل.

ـ أسر مرتفعة الدخل.

حسب آخر إحصائية من الإدارة المركزية للإحصاء، موضح تاريخ عمل الإحصائية المعتمدة.

5ـ عند تقاعد رب الأسرة الكويتية، هل يتغير المستوى المعيشي لها وإعادة تصنيفها من حيث مستوى الدخل أم يبقى إحصائيا على حاله؟ إذا كانت الإجابة بنعم ـ فيرجى تزويدي بجدول يوضح التغيير المعيشي لكل من:

ـ أسرة مرتفعة الدخل إلى أسرة متوسطة الدخل.

ـ أسرة مرتفعة الدخل إلى أسرة محدودة الدخل.

ـ أسرة متوسطة الدخل إلى أسرة محدودة الدخل.

وفي حال البقاء إحصائيا على نفس الحالة قبل التقاعد دون تعديل من قبل الإدارة المركزية للإحصاء، فيرجى تعليل عدم إجراء التعديلات في البيانات الإحصائية.

6ـ هل تعد أسرة المرأة الكويتية المتزوجة من غير كويتي، وأسرة المرأة الكويتية المطلقة أو الأرملة من ضمن الأسر الكويتية إحصائيا؟ إذا كانت الإجابة بنعم ـ فيرجى توضيح كيفية احتسابها بالبيانات الإحصائية بموجب البنود السابقة لهذا السؤال، أما إذا كانت الإجابة بالنفي ـ فما هي الموانع من احتسابها إحصائيا.